

الفلسفة في المشرق العربي

أنور مغيث

ورقة خلفية للتقرير الرابع للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية
آب 2022

صدر عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان

© آب 2022

إنّ هذا العمل متوفر تحت رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى من دون مقابل، شرط أن تنسب العمل إلى صاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر اسم المؤلف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما أجريت أي تعديلات على العمل. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة الترخيص هنا: <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

إنّ التسميات المستخدمة في هذا العمل وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إنّ الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، ولا تلزمه بها.

المحتويات

1	لمحة تاريخية
2	الفلسفة فى التعليم العام
3	الفلسفة في التعليم الجامعي
4	الفلسفة في الدراسات العليا
4	الفلسفة في المجتمع
5	نحو اسهام عربي في الفلسفة
7	مؤشرات للإنفراج

من بين العلوم الإنسانية التي يذخر بها تعليمنا العام في المرحلة الثانوية وتعليمنا العالي الجامعي تظل الفلسفة هي التخصص الوحيد الذي تكون شرعية تدريسه دائماً في محل شك. إذ تحوم حول الفلسفة فكرتان شائعتان: أولها أنها فكر وافد، وثانيها أنها بلا جدوى.

لمحة تاريخية

من الصعب ونحن في القرن الحادي والعشرين أن نعتبر الفلسفة وافية، رغم أنها جزء أصيل من تراثنا الفكري في العصور الوسطى. الإنتاج الفلسفي باللغة العربية يعد لحظة حاسمة في تاريخ الفلسفة العالمي بوجه عام. فقد كانت الفلسفة تخصصاً قاصراً على اللغة اليونانية سواء في أثينا أو في الإسكندرية. وكان تلقى الفلاسفة المسلمين للفلسفة اليونانية وتناولهم لمشكلاتها باللغة العربية هي اللفتة التاريخية التي جعلت الفلسفة تخصصاً عابراً للثقافات.

أنتج الفلاسفة المسلمون إسهامات متنوعة وثرية في مباحث الفلسفة الرئيسية: الوجود والمعرفة والأخلاق والمنطق. كما نقلت التأمل في المشكلات الفلسفية من مجتمع يؤمن بتعدد الآلهة إلى مجتمع يؤمن بوحداية الإله. بعد أربعة قرون من الازدهار اختفت الفلسفة من الفضاء الفكري العربي. ويستند البعض إلى هذه الظاهرة ليؤكدوا أنها بالفعل كانت وافية وغريبة، ولم تستطع أن تخلق لنفسها رواسي مما سهل الإطاحة بها بعد فتاوى تكفير الفلاسفة التي قال بها الغزالي في القرن الخامس الهجري وابن تيمية في القرن السابع. تصوير الأمر على هذه الشاكلة غير صحيح، فالفقهاء أدانوا الفلسفة حتى قبل أن تبدأ، والدليل أن الكندي وهو أول الفلاسفة العرب في القرن الثالث الهجري قد التحم في معارك فكرية مع الفقهاء الذين يدينون الفلسفة ويحكمون بضلالتها وعدم جدواها. أضطر الكندي لتسوية إشغاله بالفلسفة أن يقر بحقائق تبدو لنا اليوم بديهية مثل أن الحق ليس له أهل، ولا يضير للمرء أن يأخذ الحكمة من أي مكان وأن الحق ليس حكراً على أمة بعينها ولا فترة تاريخية بعينها. وكان هو صاحب تعبير المتأخرين بالدين ليصف هؤلاء الفقهاء الذين يستعدون العامة والسلطات ضد المشتغلين بالفلسفة.

الهدف من هذه اللوحة التاريخية هي بيان أن إدانة الفقهاء كانت مصاحبة للفلسفة من بدايتها وحتى بعد نهايتها، وهذا يعني أن الإدانة الفقهية لم تكن هي وحدها السبب في اختفاء الفلسفة، لأن اختفائها رافق أيضاً اختفاء العلوم والفنون، الأمر يرجع إذن إلى أسباب حضارية عميقة.

اختفت الفلسفة من الفكر العربي على مدى سبعة قرون وبقي الحذر منها والشك في جدواها. والدليل على ذلك أن رفاة الطهطاوي حينما ذهب إلى باريس في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان يبدي في كتابه تخليص الإبريز إعجاباً كبيراً بتقدم العلوم في فرنسا ولكن يحذر من الكتابات الفلسفية، وينبه إلى خطر أن تكون مطروحة أمام العوام معتبراً إياها خطراً على العقيدة.

لكنه بعد ذلك عبر عن إعجابه ببعض المواضيع في قاموس فولتير الفلسفي وشرع في ترجمة روح القوانين لمونتسكيو؛ واستلهم كتاب "إميل" لروسو في كتاب "تعليم البنات والبنين"؛ وقدم عرضاً مختصراً لعلم المنطق في كتابه "مناهج الأبواب"؛ وبدأ في ترجمة مدخل إلى الفلسفة بعنوان "قلائد الفلاسفة". مع نشأة الصحافة العربية ومتابعتها أحداث العالم ولاسيما في أوروبا كانت أسماء الفلاسفة ترد في المقالات الصحفية مع إشارات سريعة لأفكارهم، وبدأت تتردد أسماء فولتير وروسو وجيزو وماركس ونييتشه وغيرهم.

كان أحمد لطفي السيد هو أول من أدرك ضرورة عودة الفلسفة إلى الثقافة العربية وذلك لأهميتها في تكوين شخصية الأمة التي تطمح إلى الاستقلال عن المستعمر ونشر الفكر العقلاني وهو المدخل الذي لا غنى عنه لتلقى الحداثة والتفاعل معها. وهذا يقتضى ألا نترك الأمور خاضعة لحب استطلاع الأفراد وفضولهم، وإنما ينبغي أن تحظى بتأسيس يسمح لها بالدوام والتراكم، وقد إتجه في تأسيسه للفلسفة في وجهتين: الأولى هي جعل الفلسفة قسماً في الجامعة الأهلية للتي أنشأت عام ١٩٠٨؛ وخاض في ذلك معارك ضد أعداء عودة الفلسفة إلى الفكر العربي وهم مشايخ الأزهر والمتقفون من أنصار العلم والتكنولوجيا والاستعمار الإنجليزي والفرنسي. الوجهة الثانية كانت هي قيامه بترجمة الأعمال الكبرى لأرسطو عن اللغة الفرنسية على مدى ربع قرن وذلك حتى تعود الألفة بين القارئ العربي ومصطلحات الفلسفة ويعتبر أرسطو مدخلاً ملائماً للولوج بعد ذلك إلى أعمال الفلاسفة المعاصرين؛ فترجم تبعاً، الأخلاق لنيقوماخوس والطبيعة ثم الكون والفساد ثم السياسة.

إلى جانب إدراج الفلسفة في المجال الأكاديمي والذي تكفل به أساتذة مصريون مثل عبد الله العناني وأساتذة أجنبية تتعاقد معهم الجامعة المصرية مثل أندريه لالاند صاحب القاموس الفلسفي المعروف والكسندر كواريه فيلسوف ومؤرخ العلوم، بدأت أسماء

الفلاسفة القدماء والمحدثين تبرز على الساحة الفكرية من خلال الصحافة والترجمة والتأليف، ونذكر على سبيل المثال السجال الفكري بين الإمام محمد عبده وفرح أنطون حول دلالات نكبة ابن رشد وترجمة محمد لطفى جمعة لمحاورة المأدبة لأفلاطون وتأليف الدكتور محمد حسين هيكل لكتاب جان جاك روسو، حياته وأعماله .

الفلسفة فى التعليم العام

أصدرت هيئة اليونسكو فى عام 1951 توصية موجهة إلى جميع دول العالم بضرورة تدريس الفلسفة فى المرحلة الثانوية. ولكن إدخال الفلسفة فى التعليم العالى فى مصر كان أسبق من ذلك بكثير. فقد بدأ بتدريس كتاب الأخلاق للسنة الثالثة الثانوية عام ١٩٢٩. ولكن الدراسة الفعلية لمنهج فى الفلسفة العامة بدأت فى عام ١٩٣٠ واستمرت حتى اليوم. يدرس الطلاب فى نهاية المرحلة الثانوية ما يطلق عليه المواد الفلسفية وهى تشمل الفلسفة والمنطق وعلم النفس. تأليف الكتاب المدرسى فى هذه المواد كان أحياناً يتكفل به أساتذة الفلسفة الجامعيون مثل إبراهيم بيومى مذكور ويوسف كرم وزكى نجيب محمود وتوفيق الطويل، وأحياناً أخرى المسئولون عن تدريس الفلسفة فى وزارة التربية والتعليم. وإذا أردنا أن نقدم تقييماً أولياً لهذا الحضور للفلسفة فى التعليم العام يمكننا أن ندرج بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى، أنها قاصرة على القسم الأدبى فقط ، ويعتبر طلابه أقلية بالنسبة للعلمى. إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الهدف من تدريس الفلسفة هى إكساب الطالب القدرة على التفكير المنهجي الدقيق والقدرة على التعبير عن أفكاره بشكل دقيق وكذلك القدرة على النقد إنطلاقاً من نظرة عقلانية يصبح من الغريب أن نستبعد طلاب القسم العلمى من تعلم الفلسفة فضلاً عن هذا الاستبعاد الذى يبدو عنصرياً لجميع طلاب المدارس الثانوية الفنية حيث يسود اعتقاد بلا أساس أنهم غير مؤهلين بطبيعتهم للتعامل مع الفلسفة والاستفادة منها.

الملاحظة الثانية، أنه لى نقدم للطالب فكرة معقولة عن الفلسفة فإن تدريسها ينبغى أن يتناول أهم المصطلحات المستخدمة فيها مثل الهيولى والعلة الغائية والمادة والمثال وغيرها، كما يلزم التطرق لأهم الأفكار التى تتناولها الفلسفة مثل الوعى والحقيقة والحرية والعدالة وإلى جانب ذلك ينبغى أيضاً التطرق إلى بعض اللحظات المفصلية والحاسمة فى تاريخ الفلسفة مثل مذاهب أرسطو وابن سينا وديكارط وكانط. من الصعب الإمام بكل ذلك فى عام دراسى واحد. ينبغى إذن تغيير النظرة إلى الفلسفة والتعامل معها بأنها مثل كل علم يحتاج إلى تدريس متنامى ومتطور من البسيط إلى المركب يمتد على أكثر من عام دراسى مثلما يتم مع الرياضيات والبيولوجيا وغيرها.

ويمكن أن نشير هنا إلى تجربة قد تكون مفيدة فى الإشارة إلى آليات قد تساعد فى تغيير الوضع . فى عام 1998 تردد فى بعض وسائل الإعلام أن وزارة التربية والتعليم فى مصر تنوى جعل الفلسفة مادة إختيارية إلى جانب مواد أخرى، وشعرت لجنة الفلسفة فى المجلس الأعلى للثقافة بأن هذا الإجراء قد يطيح بتدريس مادة الفلسفة لأن الطالب فى العادة لا يميل إلى إختيار ما لا يعرفه، وسوف يكون لذلك أثر سلبي على تكوين الطالب فى التعليم العالى. وأقامت لجنة الفلسفة بالمجلس مؤتمراً عن التعليم الفلسفى فى مصر فى حلقاته الثلاث: التعليم العام، التعليم الجامعى، الدراسات العليا، ودعت إليه المسئولين عن تدريس الفلسفة بوزارة التربية والتعليم وأساتذة الفلسفة بالجامعات وعدد من الكتاب والمفكرين، وانتهى المؤتمر بإصدار مجموعة من التوصيات ترتب عليها أن قررت وزارة التربية والتعليم الإبقاء على مادة الفلسفة فى السنة الثالثة، بالإضافة إلى وضع برنامج لتدريس الفلسفة فى السنة الأولى الثانوية مما يسمح للطلاب الذين يقررون دخول القسم العلمى بأن يكون قد سبق لهم أخذ فكرة عن الفلسفة.

الملاحظة الثالثة، هى أن الكثير من الإشكاليات المعاصرة التى تتناولها الفلسفة مثل مشكلة التكنولوجيا وتدهور البيئة والأخلاق الطبية لا تظهر فى الكتب المعدة لتدريس الفلسفة ولاشك أن إضافتها سوف يضىء على الفلسفة حيوية ويثير إهتمام الطلاب ويجعلهم يدركون بصورة أفضل جدوى الفلسفة .

الملاحظة الرابعة، هى أن تقييم تحصيل الطالب يقتصر فى العادة على إمتحان فى نهاية العام وتأتى الأسئلة بطريقة تجعل الإجابات تستند إلى الحفظ والاستظهار وليس على الفهم واستخدام ملكة النقد، أو إبداء رأى الشخصى المدعم بأدلة عقلانية. وللخروج من هذا الوضع ينبغى أن يخرج الطلاب من حالة التلقى السلبي للمعلومات من قبل الأستاذ إلى وضع أكثر مشاركة وإيجابية مثل إختيار قدراتهم على جمع معلومات بشأن موضوع معين أو صياغة موضوع إنشاء فلسفى فى مشكلة بعينها أو تخيل لعرض الأفكار الفلسفية فى صورة حوارات.

الملاحظة الخامسة والأخيرة، يحتاج معلمو الفلسفة في المرحلة الثانوية إلى دورات تدريبية مستمرة ومنظمة الهدف منها هو تحريرهم من التعود على إطلاق الأحكام الدينية بشأن الفلاسفة والأفكار الفلسفية، وإكسابهم مهارات تحفيز الطلاب على المشاركة والجرأة في إبداء الرأي أثناء الدرس، والوقوف على أهم المشكلات التي تتناولها الفلسفة المعاصرة. وعرض وجهات نظر الفلاسفة المختلفة بشأنها. والنظر بجديّة في تجارب الشعوب الأخرى في مجال تدريس الفلسفة للأطفال.

الفلسفة في التعليم الجامعي

وجدت الفلسفة مكانها بوصفها قسماً من أقسام كليات الأداب في وقت مبكر نسبياً في مصر والشام والعراق، ولحق بهم بعد ذلك اليمن والسعودية والخليج. يتم تدريس الفلسفة من خلال تقسيم تاريخها إلى أربع حقبة رئيسية: العصر اليوناني الذي ينقسم إلى فلسفة هيلينية (أثينا) وفلسفة هيلينستية (الإسكندرية) وفلسفة العصور الوسطى التي تنقسم إلى فلسفة مسيحية وفلسفة إسلامية تنقسم بدورها إلى فلسفة وعلم كلام وتصوف، تأتي بعد ذلك الفلسفة الحديثة وتبدأ من ديكرت وتنتهي عند هيجل ويعقبها الفلسفة المعاصرة وتبدأ من ماركس أو كيركجارد أو نيتشه حتى يومنا الحالي. إلى جانب هذا التناول التاريخي يتم تدريس تخصصات فلسفية قائمة بذاتها وهي المنطق والأخلاق وعلم الجمال. إلى جانب هذه المواد الرئيسية في المسار الدراسي الذي يستغرق أربع سنوات يضاف إلى البرنامج ما يتيسر من الفلسفات النوعية مثل فلسفة العلوم ومناهج البحث وفلسفة التاريخ وفلسفة الدين وفلسفة اللغة وفكر شرقي قديم وفكر عربي معاصر ونصوص فلسفية بلغات أجنبية وغيرها. بالإضافة إلى ذلك يطلب من الطلاب الاختيار بين اللغة اليونانية القديمة واللغة اللاتينية، فضلاً ربما عن بعض مواد من تخصصات أخرى مثل علم النفس والتاريخ والاجتماع، يرى القائمون على إعداد اللوائح (قوائم المواد التي سوف يتم تدريسها) أنها مهمة أو ذات صلة.

بنظرة عامة يمكننا ومن خلال المقارنة مع البرامج التدريسية للفلسفة في الجامعات الأجنبية أن نراه برنامجاً وافياً وكافياً إلى حد كبير ولكن مظاهر الخلل والنقص وهي كثيرة لا تتبدى إلا عندما ندقق النظر في كيفية سير العملية التعليمية ذاتها. ولرصد ذلك لا مفر من المقارنة بين وضعي أنا شخصياً حينما كنت طالباً ووضعى بعد أن أصبحت أستاذاً. أول ظاهرة تفرض نفسها هي تزايد أعداد الطلاب حيث تحول من بضع عشرات إلى بضع مئات وكان لهذا التحول عواقب بالغة. حينما كنا طلاباً في منتصف السبعينات من القرن الماضي كنا كل عام نقوم بإعداد بحثين في مادتين تحت مسمى أعمال السنة ودرجة أعمال السنة تعادل 25 % من الدرجة الكلية للمادة. وكنا نتعلم من ذلك ارتياد المكتبة والبحث عن مراجع وتطبيق قواعد التوثيق للعلمي والتدريب على التأليف الفلسفي. وأحياناً كان أساتذة يقترحون أداء أعمال السنة من خلاء إجراء إمتحان شفهي أمام لجنة من ثلاثة أساتذة. الآن مع زيادة الأعداد والنقص في تزويد المكتبات وانقسام العام الدراسي إلى فصلين دراسيين، أصبح من الصعب أمام الطلاب إيجاد الوقت الكافي لإعداد البحوث، ومن الصعب أمام الأساتذة إيجاد الوقت اللازم لتصحيح مئات الأبحاث. كذلك الحال مع الاختبارات الشفهية، فلو خصصنا خمس دقائق لكل طالب لاحتاج إختبار مائة طالب إلى جلسة تزيد عن عشر ساعات. ما العمل واللوائح مازالت تنص على أعمال السنة؟ تفتق ذهن الأساتذة عن تحويل أعمال السنة إلى إمتحان كتابي إضافي في نهاية العام إلى جانب الإمتحان الأصلي في المادة وتكون درجته ٢٥% تضاف إلى درجة الإمتحان الأصلي، وهكذا فقدت أعمال السنة كل فوائدها وأصبحت تعتمد هي أيضاً على التلقين والحفظ.

ضعف مرتبات أساتذة الجامعة وزيادة عدد الطلاب جعل من بيع "الكتاب المقرر" مصدراً للدخل يصعب الاستغناء عنه، وأدى هذا إلى إبتكار الأساتذة لمحاولات متنوعة لإجبار الطلاب على شراء كتبهم المقرر وأيضاً ميلهم لإعداد أكبر عدد ممكن من كتب مقررة في عجلة وفي تخصصات غير تخصصهم رغم وجود مراجع معتبرة في المادة كتبها أساتذة متخصصون لكنهم لا يقومون بتدريس المادة. وإلى جانب ذلك انتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية وإعداد الملخصات وبيعها للطلاب.

في جيل الرواد في الأربعينات والخمسينات كان أغلب أساتذة الفلسفة قد حصلوا على منح وبعثات لإعداد أطروحاتهم في الخارج. أما اليوم فالبعثات في مجال العلوم الإنسانية نادرة ومع تدهور تعلم اللغات في التعليم العام وفي أقسام الفلسفة بالجامعة أصبح لدينا غالبية من الأساتذة لا تعرف اللغات الأجنبية وبالتالي لا تستطيع متابعة آخر إصدارات الفكر الفلسفي العالمي إلا من خلال الترجمات وهي شحيحة، وقد أدى ذلك إلى قلة الابتكار في الأبحاث الفلسفية وضعف التأليف الفلسفي بوجه عام. الحرية الأكاديمية هي شرط ضروري للإبتكار في البحث العلمي في جميع مجالات المعرفة ولكن أبرزت الصحف في أكثر من مناسبة نماذج من كتب جامعية تفتقر إلى أبسط قواعد البحث العلمي وتملأ بدعاوى عنصرية ومتعصبة بل وسب وقذف ويتم

تدريسها للطلاب دون أى إشراف علمى تحت زعم الحرية الأكاديمية. ويغيب عن الجامعة وضع لائحة من الضوابط الناتجة عن تداول وإقرار من الأساتذة أنفسهم لمواجهة مثل هذه الكتابات فى الفلسفة وفى غيرها من التخصصات.

الفلسفة فى الدراسات العليا

يُسمح بالتسجيل فى الدراسات العليا للطلاب المتفوقين الحاصلين على تقدير جيد على الأقل. وفى الغالب تتمثل السنة التمهيديّة للماجستير فى لائحة من المواد تكون تكراراً لمواد سبق دراسته فى السنوات السابقة، وتنتهى بامتحان كتابى ويغيب بوجه عام عن إعداد طلاب الدراسات العليا برامج البحوث المشتركة أو السيمينارات التى تدور طوال العام الجامعى حول موضوع معين، وهذا بلا شك يمثل خلافاً فى إعداد الباحث الذى يتأهب للتسجيل فى أطروحته للماجستير أو الدكتوراه.

مؤخراً تعددت اللوائح الجامعية لتتبنى برامج الساعات المعتمدة. فى اللوائح القديمة كانت درجة الماجستير أو الدكتوراه تمنح بناء على تقييم لجنة مناقشة للأطروحة، ولكن فى الوضع الجديد أصبح منح الدرجة هو حاصل جمع درجات المواد التى يدرسها الطالب فى الماجستير أو الدكتوراه مع درجة الأطروحة، وقد أدى ذلك إلى الإقلال من شأن الأطروحة كما وكيفا. ويبدو ذلك طبيعياً مع إختزال الوقت المخصص لإعداد الرسالة بسبب تخصيص جزء كبير منه لدراسة المواد وإجراء الإمتحانات. ونلاحظ عند مناقشتنا للرسائل الجامعية اختفاء ملحوظاً لتلك الرسائل التى تعكس جهداً طويلاً ودوراً وإسهاماً ملحوظاً فى المعرفة.

يقتضى تزويد أقسام الفلسفة بحاجاتها من أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات المختلفة أن يكون هناك توازناً فى موضوعات تسجيل الرسائل الجامعية ويلاحظ أن تخصص الفلسفة الإسلامية يشغل عدد ساعات تدريس كبير بالمقارنة بالتخصصات الأخرى. وقد يكون ذلك مفهوماً على إعتبار أن الفلسفة الإسلامية هى الفلسفة التى أنتجت ثقافتنا العربية. ومع ذلك نجد وفرة كبيرة فى الحاصلين على درجات ماجستير ودكتوراه فى الفلسفة الإسلامية أكثر من الحاجة، وفى المقابل نجد ندرة كبيرة فى التخصصات الأخرى. عدم التوازن هذا نشأ من استسهال الطلاب التسجيل فى تخصص الفلسفة الإسلامية لأنه، من وجهة نظرهم، لا يحتاج بالضرورة إلى معرفة لغات أجنبية، وقد أدى ذلك بالنسبة للأبحاث فى الفلسفة الإسلامية إلى زيادة فى الكم وانخفاض فى الكيف.

ورغم الانتشار الجغرافى لأقسام الفلسفة فى كليات الآداب والتربية فى الجامعات الكبرى والأقليمية يلاحظ ندرة المؤتمرات الفلسفية وتساؤل فى قبول أوراق دون المستوى العلمى فى هذا القليل الذى يُعقد منها، كما يلاحظ أيضاً غياب واضح مجلات فلسفية متخصصة ويضطر أعضاء هيئة التدريس المجبرون على تقديم أبحاث للحصول على الترقية إلى نشر أبحاثهم فى المجلات الأكاديمية الخاصة بكليات الآداب التى لا تصل إلى الجمهور العام مما يجعل الأبحاث الفلسفية محصورة فى غاية إدارية فقط وهى الترقية وبعبدة عن الإسهام فى الجدل الثقافى العام .

أشرنا من قبل إلى قلة عدد البعثات لطلاب الفلسفة والعلوم الإنسانية بوجه عام لإعداد رسائلهم بالخارج فى الجامعات الأجنبية وتأثير ذلك على انخفاض المستوى العام. ولكن نلاحظ أيضاً غياب واضح لاستقبال أساتذة زائرين فى الفلسفة للتدريس بجامعتنا. ولاشك أن استقدام الأساتذة الزائرين من الناحية العلمية والتربوية مفيد للطلاب ولأعضاء هيئة التدريس على السواء. ولهذا فهو تقليد تحرص عليه الجامعات الكبرى فى العالم. ونحن نراه يحدث فى جامعاتنا فى أقسام اللغات خاصة الجديدة منها مثل اليابانية والصينية والروسية، لكننا نادراً مانراه فى الفلسفة وفى العلوم الإنسانية. لا نستطيع أن نلقى اللوم إذن على التعقيدات الإدارية بدليل أننا نرى الأمر يتم فى أقسام اللغات ولكن ربما يكون السبب فى ذلك هو عدم تخلى الأساتذة المقيمين عن مواد يقوم بتدريسها الأساتذة الزائرون. وربما لصعوبة إقناع إدارة الجامعة التى تشترط أن تثبت أن هناك عجزاً فى التخصص وربما أيضاً بسبب التكلفة المالية الباهظة، أياً كانت الأسباب فإننا نحرم أنفسنا من خير كثير.

الفلسفة فى المجتمع

فى الفكر العربى المعاصر بدأت إرهابات الإهتمام بالفلسفة فى الصحافة والمجال العام قبل أن تبدأ فى الجامعة. وعلى مدى عقود كانت هناك جسور تواصل بين الجامعة والمجتمع فى مجال الفلسفة. كان أساتذة الفلسفة يؤلفون كتبهم موجهة إلى القارىء العام قبل أن تكون موجهة لطلابهم. وكلنا يذكر السجال الفكرى الذى اشتعل فى المجال العام فى مصر فى بداية الخمسينيات مع صدور كتاب زكى نجيب محمود "خرافة الميتافيزيقا" حيث كانت مقالات النقد أو الترحيب مطروحة فى الصحف والمجلات

العامة. كما نذكر أيضاً في الستينيات الإهتمام الذى يبديه المجال العام بكتابات الدكتور فؤاد زكريا مثل التفكير العلمى ونقد النموذج الأمريكى، هذا فضلاً عن المعارك التى كان يخوضها على صفحات الجرائد والمجلات شباب الماركسيين ضد المذاهب الفلسفية المختلفة والدفاع عن رؤية الماركسية للمجتمع والتاريخ. ونذكر أيضاً محاولات أنيس منصور فى تبسيط الفلسفة الوجودية. كان يدعم الحضور الفكرى للفلسفة المكانية العالية التى كان يوضع فيها كبار الفلاسفة، والاحتفاء الكبير بزيارات الفلاسفة فى مصر فى الستينيات مثل توينبى وسارتر وجارودى. مع الإهتمام البالغ بعرض فلسفتهم ومواقفهم للقارىء العام. وقد استطاع أساتذة الفلسفة والمهتمون بها إيجاد الصلة بين النظريات الفلسفية ومشكلات واقعنا المحلى، وتجلى ذلك فى مجلة الفكر المعاصر التى رأس تحريرها زكى نجيب محمود وأعقبه فؤاد زكريا.

مع الدخول فى عقد السبعينات بدأ إنحسار ملحوظ فى كل هذا. لم تعد هناك زيارات للفلاسفة ولا مجلات فلسفية وأصبح المجال العام مشغولاً بقضايا دينية وصارت الحقيقة مرهونة بعملية المفاضلة بين التفسيرات المختلفة للنصوص الدينية.

استمرت مع ذلك أقسام الفلسفة فى الجامعات فى استقبال الطلاب بل وتضاعف عدد طلاب الفلسفة ولكن نشاط الأساتذة اقتصر على تأليف الكتب الجامعية التى تهتم بشرح وعرض نظريات الفلاسفة للطلاب دون الانشغال بإيجاد صلة بينها وبين مشكلات الواقع. هكذا أقيم جدار عازل يفصل الفلسفة فى الجامعة عن المجتمع وأصبحت كتب أساتذة الفلسفة لا يقرأها سوى طلاب الدفعة فى السنة الدراسية المقررة فيها عليهم. وحتى إذا وقع كتاب فى يد مثقف عام محب للقراءة فإنه لا يجد فى هذا العرض المدرسى للأفكار ما يجذبه وما يثير إهتمامه.

وفى هذه الفترة تحديداً برز رأى القائل بأن الفلسفة فكر وافد ونبت غريب عن ثقافتنا العربية وقد شاعت هذه الفكرة حتى فى أقسام الفلسفة نفسها. وحتى فيما يخص أعمال فلاسفتنا المسلمين مثل الكندى والفارابى وابن سينا وابن رشد فإن الأبحاث كانت تميل إلى الإهتمام بمعرفة ما إذا كانت آراؤهم تندرج فى إطار صحيح الدين أم تخالفه.

نحو اسهام عربي في الفلسفة

رغم ذلك استمر شعور غامض بأن الفلسفة مجال فكرى مهم بدليل استمرار تدريسها فى المرحلة الثانوية ووجود أقسام الفلسفة فى الجامعات. وقد ترجم هذا الشعور الملتبس بسؤال يشيع فى الصحافة ووسائل الإعلام والندوات العامة: لماذا لا توجد فلسفة عربية؟ وقد يتخذ السؤال صيغاً أخرى مثل ما هو إسهامنا الخاص فى المشهد الفلسفى العالمى أو لماذا لا يوجد لدينا فلاسفة مشهورون؟ هذا السؤال الذى أصبح سؤالاً شعبياً سادجاً إلى حد ما لأنه فى الغالب يُطرح من خارج دائرة العاملين فى مجال الفلسفة ويعبر عن هذه الرغبة الشعبوية فى التباهى والفخر، كما هو الحال مع الممثلين والأدباء ولاعبى الكرة، أن نجد فيلسوفاً عربياً بين نخبة الفلاسفة المشهورين عالمياً .

من جانب آخر هذا السؤال يعكس نوعاً من القلق والارتباك تجاه مفهوم الفلسفة نفسه. ولهذا يجدر أن نأخذ مأخذ الجد ونحاول أن نلتمس له إجابة، ليس بغرض حسم المسألة ولكن إعتقاداً بأن الحفر وراء هذا السؤال سوف يساهم فى تقديم رؤية للظروف الفكرية التى تعيش فيها الفلسفة فى بيئتنا العربية الثقافية. هذا السؤال مسكون بهاجس الهوية وتأكيداً وحمائتها من الضياع. وهو إنطلاقاً من هذا الحرص على الهوية يعتبر تردد أسماء أعلام الفلسفة الغربية ومذاهبها دليلاً على التبعية الفكرية وعدم الابتكار. من ناحية أخرى حافظ هذا السؤال هو الشعور بالإضطهاد والتهميش والسعى لانتزاع الإعراف بالأهمية والجدارة من قبل الثقافات العالمية الأخرى.

بالطبع لا أحد يقف ضد الرغبة فى أن يكون لنا إسهام معتبر فى المشهد الفلسفى العالمى المعاصر، ولكن لكى نتمكن من إنجاز هذا التطلع علينا أن نضع أيدينا على المعوقات التى تقف حائلاً دون تحقيقه. وفى هذا الإطار نود أن نلفت الإنتباه إلى بعض الملامح المهمة:

- الفلسفة منذ نشأتها فى العصر القديم وحتى اليوم تتقدم من خلال الحوار مع الفلاسفة، وهذا السجال العقلانى هو الذى يسمح بتطور الأفكار والنظريات الفلسفية، ومعنى هذا أنه لا يمكن لإنسان أن يدير ظهره للفلسفة الشائعة فى عصره ويعكف فى عزلة على إنشاء مذهب فلسفى.

- ليس للفلسفة وطن. فمنذ أن خرجت من اليونان على يد العرب واللاتينيين أصبحت تخصصاً متجاوزاً للثقافات المحلية، والدليل على ذلك تشابه برامج تدريس الفلسفة فى جامعات العالم بأسره من اليابان إلى المكسيك.

- الفلسفة أهم ما يميزها أنها خطاب كوني بطبعه موجه للإنسان بما هو إنسان. ومهما كانت الثقافة المحلية التي نشأ داخلها الفيلسوف فإنه لا يعد فيلسوفاً إلا إذا كان خطابه يستهدف حل مشكلات تخص البشر بأسرهم وترتبط بالوجود الإنساني في حد ذاته. ولهذا لا يعطي الفيلسوف وزناً كبيراً للحدود القومية. قدم فرانسيس بيكون الإنجليزي إسهامه في الدعوة للمنطق التجريبي في مواجهة أرسطو اليوناني. ودافع جون لوك الإنجليزي عن منهجه التجريبي في مواجهة ديكرت الفرنسي. وبلور كانط الألماني منهجه النقدي في حوار مع هيوم الإنجليزي. واستلهم جرامشي الإيطالي تصوره عن المثقف من فلسفة ماركس الألماني. وهكذا الحال دائماً وأبداً مع جميع الفلاسفة.

- قد يقال بأن هناك سمات قومية تميز الإنتاج الفلسفي للأمم. وهذا صحيح. إذ يغلب على الفلسفة الإنجليزية تبنيها للتناول الحسي التجريبي. أما الفلسفة الألمانية فتتميز بالثراء في ابتكار المفاهيم الميتافيزيقية المجردة. والفلسفة الفرنسية قريبة من العواطف ولهذا يلجأ الكثير من فلاسفتها إلى التعبير من خلال الأدب. السمة القومية تفرض نفسها إنطلاقاً من بنية اللغة التي تعبر بها، ومن التراث الذي تربي عليه الفيلسوف. ويمكن القول أنها تتسلل في أعماله رغماً عنه. فإذا ما نظرنا إلى سمتي الكونية والخصوصية الثقافية في الإنتاج الفلسفي، يمكننا أن نقول إن البعد الكوني يتم بإرادة واعية وقصد صريح من الفيلسوف، على نحو ما يبرزه تعبير ديكرت: " إنني أكتب حتى للمسلمين". أما السمة القومية فتأتي عرضاً من منطقة كامنة في لاوعي الفيلسوف. ولهذا يكاد يكون من العبث أن يقول قائل سوف أصيغ مذهباً فلسفياً يعبر عن هويتي القومية.

بعد تحليلنا للمسكوت عنه في الرغبة السابقة ودلالاتها على الوضع المشتبه فيه والهش للفلسفة في فكرنا العربي المعاصر ينبغي لنا أن نشير إلى بعض الشروط التي بدونها لن يكون للفلسفة العربية إسهام ذو شأن في المشهد الفكري المعاصر.

أولاً: للوصول إلى ذلك ينبغي دراسة الفلسفة المعاصرة بمذاهبها وأعلامها بجديّة أكثر، وضرورة التخلي عن هذا النفي الكسول الذي يزيح الفلسفة الغربية باعتبارها فكراً نشأ في سياق ثقافي مغاير، وبالتالي يمكننا بل ويجب علينا الاستغناء عنه. المطلوب إذن هو العكس تماماً.

ثانياً: من المفيد أن نلقى نظرة على الفلسفة المعاصرة وأهم أعلامها في الثقافات غير الغربية مثل اليابانية والصينية والهندية. كي ندرك الصلة الوثيقة بين إسهاماتهم والتيارات الفكرية في الفلسفة الغربية المعاصرة. ولنضرب مثلاً دالاً: في عام ١٩٨٦ ظهرت في فرنسا مجلة "مجازين ليتيرير" مع ملف خاص عن الفيلسوف الألماني مارتن هيدجر بمناسبة مرور عشر سنوات على وفاته. وفي مقال عن تلقى فلسفة هيدجر في اليابان ذكر كاتب المقال أنه خلال العامين الماضيين صدر في اليابان عدد من الكتب عن هيدجر يفوق عدد الكتب التي صدرت في البلاد الأوروبية مجتمعة بما فيها ألمانيا بلد الفيلسوف نفسه.

ثالثاً: الفلسفة لكي تزدهر تحتاج إلى حرية الرأي والتعبير في المجتمع بوجه عام والحرية الأكاديمية بوجه خاص. ولاشك أنه في كلا المجالين تواترت حوادث مثيرة للقلق ومؤدية إلى تعزيز الرقابة الذاتية من جانب الباحثين.

رابعاً: التأمل الفلسفي يستثيره دائماً الكشوفات العلمية والإبداع في الأدب والفنون، وبالتالي يكون إزدهار الفلسفة مرهوناً بتشجيع البحث العلمي وضمن حرية الإبداع.

هكذا نلاحظ أن إزدهار البحث الفلسفي في ثقافتنا العربية وإمكانية تقديم إسهام فلسفي ذي قيمة تعترضه عوائق كثيرة تستدعي تغييرات عميقة وهيكلية ذات أبعاد ثقافية وسياسية واقتصادية. ولكن يجدر بنا على الأقل كمشتغلين في المجال الأكاديمي أن نعمل جاهدين على إتقان وتحسين الدرس الفلسفي نفسه حتى نتمكن من تخريج طالب قادر على التفكير الحر وفي نفس الوقت قادر على القيام بالبحث العلمي وما يستلزمه من صرامة ومهارة وجديّة.

مما سبق يمكننا أن نستنتج أن تعليم الفلسفة في بيئتنا العربية قد مر بعقود من التيه في الصحراء. وهذه العقود هي التي ساد فيها الفكر الديني المحافظ ذو الأغراض السياسية واقتصادية. فلم يعد هناك طلب اجتماعي على الفلسفة ومال الناس حينما تواجههم مشكلات وجودية وحياتية إلى التماس الفتوى من رجل الدين. وأصبحنا بالفعل في وضع ينطبق عليه التشخيص الذي قدمه كانط في رسالته: ما هو التنوير؟ وهو ميل الناس إلى إقالة عقولهم والبحث عن أوصياء يرشدونهم. ولاشك أن تدريس الفلسفة ومتابعة آخر النظريات التي أنتجها البحث الفلسفي في العالم هو أمر ضروري بالنسبة للجامعة لكي تكون في قلب المعارف المعاصرة، ولكن الوضع الاجتماعي الذي عرضناه، والذي يبين أن الناس تستمرئ الوصاية، يلقي على كاهل الدرس الفلسفي مهمة إضافية وهي مهمة التنوير بمعنى نشر وتعزيز التفكير العقلاني في المجتمع.

ينبغي لنا أولاً أن نميز بين الدين بنصوصه ومقدساته وبين الفكر الرجعي المحافظ الذي طرأ في العقود الأخيرة والذي روج لفكرة أننا لدينا في تراثنا حل لكل المشكلات وحل أيضاً لتلك التي لم تظهر بعد. وقد أدى ذلك إلى حالة من الإنكفاء الفكري وعدم الرغبة في الإطلاع على أفكار الآخرين بالإضافة إلى تركية شعور زائف بالتفوق. ويكفي أن ننظر إلى الكثير من الكتب الدراسية في التعليم العام أو في التعليم الجامعي ما أن نتطرق لمشكلة ذات طابع فلسفي مثل العلاقة بين الفرد والمجتمع أو بين الوعي واللاوعي أو بين المواطن والدولة على سبيل المثال، فإن مؤلف الكتاب بعد أن يستعرض وجهات نظر المدارس الفكرية المختلفة ينتهي في العادة إلى أن تراثنا الحنيف هو الذي أوجد الحل المثالي لكل هذه التوترات، وهي خلاصة بالطبع لا يمكن أن تكون محل نقد أو مراجعة من الطلاب.

يتضح لنا من رصد الحالة التي عرضناها أن الفلسفة عصفور مصاب بحجرين. فهي من جانب تعاني ما تعانيه أغلب التخصصات من تدهور التعليم العالي: ضعف مستوى تعليم اللغات بما فيها العربية، والاعتماد على التلقين والحفظ، وانتشار الدروس الخصوصية؛ ومن جانب آخر تعاني من المناخ الفكري المحافظ الذي لا يشجع على الحوار والجدل الحر.

مؤشرات للإنفراج

ربما أكون قد اقتصرنا عند عرضي لازمة الفلسفة في المؤسسات التعليمية على الواقع المصري، وذلك في الحقيقة لأنني أنطلق من أن المؤسسات التعليمية في المشرق العربي مرآة لبعضه البعض ولو تعرض باحث لتطور تعليم الفلسفة في السودان أو سوريا أو لبنان أو الكويت أو العراق فلن يختلف الأمر كثيراً. أما فيما يخص تواجد الفلسفة في المجال العام فإنه يصعب التمييز بين الفاعلين فيه بحسب دولهم. فسواء نظرنا إلى الفلسفة بوصفها قضايا تتعرض للاعتراض والبنية والتصف والتفكير العلمي أو بوصفها أعلاماً مثل فولتير وكانط ونيتشة وماركيوز وسارتر فإن المجال العام الفكري العربي يكون ذاخراً بكتابات وترجمات لسوريين وفلسطينيين ومصريين وعراقيين وغيرهم.

يقودنا هذا إلى استنتاج أن نشاط الفلسفة في المجال العام في أي بلد عربي ينعكس إيجابياً على باقي البلاد العربية. ومن هنا نقدر تقديراً كبيراً الاهتمام الذي تشهده الفلسفة مؤخراً في الخليج العربي والمملكة العربية السعودية، سواء كان هذا الاهتمام متجسداً في التوسع في زيادة مساحة تدريس الفلسفة في مؤسسات التعليم الثانوي أو الجامعي أو في المجال العام الذي يتمثل في صورة جمعيات ونوادي قراء ومجلات فلسفية وكتب وترجمات ومؤتمرات وندوات. بمتابعة ما ينشره الفاعلون الفكريون في دفاعهم عن تدريس الفلسفة في المجالين الثقافي العام والتعليمي نجد الدوافع متعددة ومتنوعة: التخلص من التطرف والدوجماتيكية، قبول التسامح والتعايش السلمي مع الآخر، امتلاك مهارات التفكير العقلي والناقد، الانشغال بالقضايا الإنسانية المعاصرة، حق الفلسفة بوصفها تخصصاً ينتمي للعلوم الإنسانية في الوجود مثلها مثل التاريخ أو علم الاجتماع أو علم النفس.

المجال الثقافي العام في السعودية يحفل بنشاط ملحوظ ذي صلة بالفلسفة بكافة فروعها ومباحثها في الوجود والمعرفة والأخلاق وعلم الجمال. وقد ترك ذلك أثراً مهماً على مؤسسات التعليم إذ قررت السعودية تدريس مادة الفكر النقدي على المدارس الثانوية والاعدادية اعتباراً من سبتمبر 2021، وبذلك تكون السعودية أول دولة عربية يتم فيها تدريس مادة ذات صلة بالفلسفة في المرحلة الإعدادية.

يمكننا إذن أن نحس ببداية إنعقاد خجول من هذا المناخ السائد، فلقد بدأت الحكومات تعي أن تكاليف التعليم باهظة والنتيجة دون المستوى، وانتبهت إلى أن سوق العمل في داخل البلاد أو خارجها يتطلب خريجاً يتقن مهارات عصرية مثل اللغات الأجنبية وعلوم الحاسوب. ونلاحظ من حولنا في بلاد عربية كثيرة موجة عالية من تجارب متنوعة لإصلاح العملية التعليمية.

على الجانب الآخر نلاحظ أيضاً بداية تحرر من هيمنة الفكر المحافظ السائد واهتمام واضح لدى الشباب بالتعرف على أفكار الثقافات الأخرى والاهتمام بالترجمة. يلمح لنا أصدقاؤنا الناشرون بأن هناك ميل متزايد إلى قراءة كتب الفلسفة وخصوصاً الكتب التبسيطية الموجهة إلى القارئ العام وهي قليلة في سوق النشر العربي ولكن الناشرين يشعرون بالحاجة إليها.

ترجمة كتب الفلسفة التي كانت نافذة لنا للتعرف على آراء أعلام الفلاسفة حتى منتصف السبعينات أصابها ما أصاب الترجمة في كافة المجالات من ركوص خلال أكثر من عقدين من الزمان، وقد كان تقرير التنمية البشرية الصادر في بداية التسعينات بمثابة

صفحة للفكر العربي نظراً للإحصائيات المذرية الخاصة بأعداد الكتب المترجمة بالمقارنة ببلدان العالم الأخرى. بدأت المنطقية العربية تشاهد تقدماً ملحوظاً في الترجمة على مشارف الألفية الثالثة وإن كان ما يزال بعد دون المأمول. وقد كان لترجمة الكتب الفلسفية نصيباً مهماً نسبياً، فعلى سبيل المثال صدر في المركز القومي للترجمة حوالي ٣٠٠ كتاباً في الفلسفة وهي ما يعادل ١٠% من إجمالي الكتب المترجمة والتي تشمل الأدب والعلوم والفنون. ويرى الموزعون أن كتب الفلسفة مضمونة البيع وإن كان بإيقاع بطيء. وهذه كلها مؤشرات على وضع ثقافي جديد يمكن لنا أن نطلق عليه " الحاجة إلى الفلسفة ."

لم يكن تقديم الفلاسفة للقراء والمتقنين حكراً على الجامعة وأساتذتها. فقد عرفت الساحة الفكرية فلاسفة كبار ومهمين ظلوا لفترة محرومين من التدريس في الجامعة، مثل ماركس ونييتشه وسارتر. فرض هؤلاء الفلاسفة وغيرهم أنفسهم انطلاقاً من كون الفلسفة ذات صلة وثيقة بالدوائر الثلاثة للإبداع البشري، وهي دائرة العلوم الطبيعية ودائرة العلوم الإنسانية ودائرة الفنون والأدب. وقد شهد فكرنا العربي المعاصر كتاباً كبيراً عرفنا من خلالهم أفكار الكثير من الفلاسفة دون أن يكونوا أساتذة في الجامعات. ولو نظرنا إلى هذا الوضع الآن سنجد أن أسماء الفلاسفة الذين يحظون باهتمام خارج الجامعة يكونوا حاضرين في مجالين وهما السياسة والنقد الأدبي. بينما مجالات أخرى أساسية في الفلسفة مثل الأنطولوجيا والإبستمولوجيا والقيم تكاد تكون غائبة عن الساحة الفكرية العامة. فنحن على سبيل المثال نعرف أفكار تشومسكي الخاصة بنقد السياسة الأمريكية بينما نهمل أفكاره في علم اللغة العام. حضور الفلاسفة في المشهد الفكري العام كان وسيظل مرتبطاً بظهور المجالات الفكرية وهي للأسف نادرة الآن على الساحة العربية. وتذكر بأسى فترة كان يظهر فيها معاً مجالات الفكر المعاصر والطلبة والكاتب في مصر والأدب البيروتية والأقلام العراقية وعالم الفكر الكويتية وغيرها، وكلها كانت منصات مفتوحة لعرض أفكار الفلاسفة والحوار الجاد معهم. ونظراً للدور الحاسم لهذه الصحافة الجادة في ترسيخ حضور الفلسفة، فإن إحياءها يصبح مهمة ملحة علينا أن نبحث عن سبل تحقيقها.

سبق إن أشرنا إلى أن أستاذ الفلسفة مكلف بمهمة وهي تدريس الفلسفة للطلاب وهي مهنته التي يتقاضى عليها أجره، ومهمة أخرى وهي أداء رسالة التنوير وهي موجهة للجمهور للعام وهو يؤديها بوصفه مثقفاً لا أستاذاً جامعياً. والمثقف هو من يخرج من إطار تخصصه المهني ليهتم بالشأن العام، كالمهندس المعماري الذي يناقش سياسيات التأمين الصحي التي تتبناها الحكومة. أداء دور المثقف في المجال الفكري العام مهمة إختيارية. يمكن لأستاذ الرياضيات أو الفيزياء أن يقول سوف أكتفى بأداء واجبي المهني على أحسن وجه ولا علاقة لي بالشأن العام. هذا بالطبع حقه، وكل مجتمع مليء بالأطباء والمهندسين والمعلمين والمترجمين الأكفاء، لكنهم يناون بأنفسهم عن الخوض في المعارك التي يثيرها المثقفون. هذا وضع جائز وموجود ولكن من الصعب أن ينطبق على الفلسفة. فاستاذ الفلسفة أياً كانت إحتيازاته الفكرية تقدمية أو محافظة لا ينبغي له أن يستقيل من الجدل الفكري الدائر في المجتمع، وذلك لسبب بسيط هو أن نقاعسه في ذلك يؤثر سلباً على مهنته، وذلك لأن إزدهار الفلسفة في الجامعة مرتبط أيضاً بازدهارها في الواقع الاجتماعي. والأهمية التي تكتسبها نظرية فلسفية معينة تتبع من المجال الفكري العام أكثر مما تتبع داخل أسوار الجامعة، وهذا ما يؤدي إلى سعي الثقافات الأخرى لترجمة أعمال الفيلسوف. دور المثقف هو جزء بينوي في مهمة الفيلسوف. فالمثقف مقاتل في قلب معركة الأفكار ويتمثل دوره في الدفاع عن قيم قد يرفضها المجتمع أو يهملها حيناً، ولكنه لا يتوانى عن التذكير بها والدفاع عنها، مثل الحرية والمساواة والتعاون والنقد، حتى يستطيع إنتزاع الاعتراف الاجتماعي بها. هذا الاعتراف الذي يترجم إلى مواد دستورية أو قوانين، أو يتحول إلى مطلب مشروع تتحرك قوى إجتماعية للمطالبة بها.

هذا الدور يحتاج كما أشرنا إلى وجود الصحافة الفكرية الجادة، كما يحتاج أيضاً إلى تكوين الجمعيات والمنديات الفلسفية، وهي فضاءات مهمة للتعبير الفلسفي الحر لأننا في الجامعة نكون ملزمين ببرنامج في تخصص معين علينا تدريسه في مدى زمني معلوم، لكننا داخل الجمعيات الفلسفية نسمح لتأملاتنا الحرة بالانطلاق وتداول مع أقران لنا وندرك بصورة عملية درس أفلاطون وهو أن الحقيقة بنت الحوار. ولهذا فإننا نحى الجمعيات الفلسفية الموجودة على حرصها ومواظبتها على أداء رسالتها رغم ظروف صعبة مرت بها، كما نستقبل بحماس وسرور إنشاء جمعيات فلسفية جديدة في المملكة العربية السعودية والخليج العربي.

وضع الفلسفة في عالمنا العربي يتأثر بالطبع إيجاباً وسلباً بوضع الفلسفة في المجال العالمي. وقد أدت انتصارات العلم المبهرة في القرن التاسع عشر إلى النظر إلى الفلسفة على أنها مجال فكري بسبيله إلى الانقراض. وكانت هذه أبرز دعاوى النزعة الوضعية التي ترى أن العلم سوف يزيج الفلسفة. والنزعة الماركسية التي كانت تطالب بالانتقال من نقد السماء إلى نقد الأرض، أي ترك المشكلات الميتافيزيقية والاهتمام بالمشكلات الاجتماعية الواقعية، وهو ما يعنى الانتقال من الفلسفة إلى السوسيولوجيا. ولأن الفلسفة هي موطن الوعي بامتياز، أدى تضخيم الاتجاه الفرويدي لمفهوم اللاوعي ودوره الكبير في تفسير السلوك الإنساني إلى الإقلال من شأن الوعي وبالتالي من شأن الفلسفة، ورغم كل ذلك أدى التطور العلمي والاقتصادي إلى إنعاش دور الفلسفة بصورة غير مسبوقه .

مشكلات كبيرة تتطلب تدخل الفلسفة للإسهام في حلها. نذكر منها على سبيل المثال: التقدم العلمي الهائل في مجال الهندسة الوراثية وما يتضمنه من وعود ومخاطر بشأن مستقبل الإنسان ؛ الإسراف في إنتاج السلاح النووي الذي أصبح بإمكانه لأول مرة في تاريخ البشرية أن يقضي على كافة مظاهر الحياة في كوكب الأرض؛ تلوث البيئة واستنزاف الموارد ووضع حقوق الأجيال المقبلة موضع عدم اليقين؛ الفجوة الاقتصادية الهائلة التي تتسع بين الشمال والجنوب وتحمل في طياتها مخاطر المجاعات والحروب والهجرات المنفلتة. كلها لا يمكن الاقتصار على العلم ليقوم بحلها، لأنها تحتاج إلى حكمة وإلى تأمل في مثير الإنسان ورسالته في الحياة، وهذه مهمة للفلسفة وليس للعلم.

هذه القضايا بطبيعتها، قضايا تشمل الإنسانية بأسرها ولا تخص ثقافة بعينها، وهو ما يستدعي أن يكون الحل موجهاً إلى البشر بوجه عام، أي ينبغي أن يتسم بالكونية وهي أخص الخصائص الأسلوب الفلسفي.

المناقشة الفلسفية الجادة لهذه القضايا والحوار مع النظريات الفلسفية التي تهتم بها كفيل بإثارة حماس الطلاب للفلسفة وإدراكهم لجدواها، وكفيل أيضاً بتحقيق الصلة المفقودة بين الفلسفة في الجامعة والفلسفي في المجتمع. بالإضافة إلى هذه الهموم الإنسانية، أدت تجربتنا التاريخية في المنطقة العربية إلى بروز هموم متشابهة أو مشتركة بين مختلف البلاد العربية. وهو ما يجعل من الضروري والملح انشاء شبكات وقنوات للتواصل بين أساتذة الفلسفة في البلاد العربية.